عناصر شحذ فعالية السياسة الاقتصادية مع اشارة خاصة لحالة البلاد المتخلفة

د. محمد فرحي*

مقدمة :

يتوقف نجاح او فشل السياسات الاقتصادية على مدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها . غير أن تحقيق هذه الأهداف غالبا ما يرتبط بالوسائل المختارة تلك السياسات و الأساليب المتبناة لتحريكها ، بالإضافة الى انتقاء مجال تنفيذها و الوقت المناسب لذلك . و من ثمّ فشلت سياسات اقتصادية كثيرة في تحقيق طموحات واضعيها، و تعثرت أخرى في الوفاء التام بما ينتظر منها ، و نادرا ما تحقق الرضا العام بالنتائج التي استطاعت السياسة الاقتصادية إفتكاكها .

و عليه يمكننا البحث في فعالية السياسات الاقتصادية ، مع إشارة خاصة لحالة اقتصاديات الدول المتخلفة ، و الكشف عن العناصر التي تعمل على إنجاحها او إفشالها . و تهدف هذه الورقات الى حصر العناصر الفاعلة في السياسات الاقتصادية و البحث في أساليب تعبئتها بالطريقة التي تضمن أداءها الجيد ، في سبيل تحقيق امثل للأهداف المنوطة بها . لذلك يمكن تناول هذا البحث من خلال الفقرات التالية :

- اولا / خصوصيات السياسة الاقتصادية في البلاد المتخلفة
- ثانيا / مفهوم فعالية السياسة الاقتصادية
- ثالثا / عوامل فعالية السياسة الاقتصادية
- رابعا / فعالية السياسة الاقتصادية و المتغيرات الخارجية
- اولا / خصوصيات السياسة الاقتصادية في البلاد المتخلفة

* - د . محمد فرحي استاذ محاضر بالمدرسة العليا للتجارة الجزائر

تختلف السياسات الإقتصادية في أهميتها وأهدافها تبعا لتطور المجتمع من مرحلة لأخرى، ومدى تقدم مجتمع عن آخر. ففي البلدان المتقدمة تعمل السياسة الاقتصادية على تهيئة الظروف لإنجاح الاستثمارات ونموها سواء كانت في القطاع الخاص أو العام، والتخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وكذا القضاء على الفجوات الانكماشية او التضخمية الملاحظة عند اختلال بين العرض والطلب او ابتعادها عن الأحجام المناسبة لتحقيق العمالة الكاملة.

اما في المجتمعات المتخلفة فان للسياسيات الاقتصادية أهمية اكبر حيث أنها تهتم بالدرجة الأولى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1]، الأمر الذي يفرض عليها الاهتمام بمختلف مجالات النشاط بدءً من توفير الهياكل القاعدية اللازمة للإنتاج الى البحث عن أسواق للمنتوجات وضبط أسعارها بما يضمن تحصيل الإيرادات الكفيلة بتعديل موازين مدفوعاتها.

ـ 1 ـ اقتصاديات هشة في أوضاع قاسية :

ان أوضاع الدول المتخلفة تتميز بخصائص اقتصادية واجتماعية تختلف عن تلك الخاصة بالدول المتقدمة. ان هشاشة اقتصادياتها الظاهرة في ضعف البنية الداخلية والارتباط بالخارج. بالإضافة الى عدم القدرة على تلبية الحاجات المحلية سواء الاستثمارية او الاستهلاكية و عدم القدرة على التحكم في معدل النمو الاقتصادي مقارنة الى معدل النمو السكاني ، و ثقل عبئ المديونية، كلها عوامل تجعل إدارة الاقتصاد الوطني لهذه الدولة من الصعوبة بمكان .

وقد خاضت معظم هذه الدول تجارب مختلفة جعلت هيكلة اقتصادياتها تتراوح بين آلية اقتصاد السوق و مبادرات القطاع الخاص و التدخل الواسع للدولة و هيمنة القطاع العام إلا ان ما أسفرت عليه هذه التجارب عموما باستثناء ما عرفته الدول الصناعية

1ـ انظر : A. Sid Ahmed: Croissance et Développement En Pratique L'expérience Des Economies Du Tiers Monde depuis 1945. OPU ALGER 1980.

الحديثة (كوريا الجنوبية، طايوان، هنكنق، و سنغفورا) في آسيا ،(الأرجنتين، البرازيل، والمكسيك) في أمريكا اللاتينية. هي نتائج تعكس تدهورا في النمو و انعدام للاستقرار.

حيث لوحظ تباطؤ في النمو خاصة منذ الثمانينات مقارنة الى أدائها الاقتصادي خلال حقبة السبعينات، تدهور مطلق في موازينها التجارية، انخفاض مستمر في أسعار صادراتها، و تزايد في عجز موازين المدفوعات و زيادات في الأعباء المالية المترتبة على سياسات التوسع في الاتفاق العام الذي كان سمة بارزة خلال النصف الثاني من فترة السبعينيات.

لقد أصبح من المعلوم ان الاقتصاد الدولي بصفة عامة و الاقتصاديات المتخلفة بصورة خاصة تواجه منذ بداية هذا العقد مشكلات اقتصادية و مالية متزايدة [2]. و لكون الدول المتخلفة شديدة الحساسية فقد تأثرت اقتصادياتها بالأوضاع العالمية المضطربة مثل حالة الكساد و تقلبات أسعار الصرف و انخفاض أسعار المواد الأولية و نمو النزعة الحمائية و الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية و التدويل. إذ باستثناء الانتعاش النسبي الذي عرفته الدول النفطية للسنوات 1984 ـ 1985 ، عرفت الدول المتخلفة انخفاضا في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة الى العشرية السابقة لها، بالإضافة الى تدهور نسب التبادل التجاري في هذه الدول خلال الثمانينات. كما ان أسعار صادراتها من المواد الأولية طبعا او المنتوجات السلعية ان وجدت شهدت انخفاضا متزايدا .

ان درجة التأثير بهذه الأوضاع تختلف من بلد لأخر تبعا لدرجة تطور هيكله الاقتصادي و مدى اعتماده على العالم الخارجي. و قد تأثرت الدول المصدرة للنفط بشكل محسوس بالانخفاض الذي عرفته أسعار النفط و التقلبات التي حدثت في أسعار الصرف، وهو ما يكشفه انزلاق مستوى عوائدها الخارجية الذي تسبب في تخفيض حجم الإنفاق العام و تراجع الإنفاق الاستثماري و بالتالي هبوط معدلات النمو الناتج المحلي[3] . و قد دفع ذلك

2 - NORman L, Hicks; Réduire les dépenses Publiques des Pays lourdement Endettés; Finance et Developpement, FMI, vol 26, n° 1 Mars, 1989.

3ـ جميل طاهر : مفهوم و ابعاد التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية الواقع و التحديات . شؤون عربية، عدد 75 سبتمبر ايلول 1993 صفحة رقم 56.

بعض الدول الى السحب من أرصدتها و احتياطاتها المستثمرة في الخارج لمواجهة العجز في الموازنة العامة، و دفع البعض الآخر الى الوقوع في قبضة الاستدانة الخارجية حيث تفاقمت مشكلات الديون الخارجية و ازدادت أعباؤها بالشكل الذي بدت به آثارها واضحة سواء على ميزان المدفوعات و الاحتياطات او على معدل وارداتها من السلع و الخدمات او على زيادة العجز النسبي في ميزانيتها العامة.

أما الدول غير النفطية فقد تراكم العجز بها في موازين المدفوعات و ازدادت ديونها الخارجة و تفاقمت أعباؤها مما اضطر الكثير منها الى إعادة جدولة ديونها و الارتضاء بما ستتعرض له من الضغوط الاقتصادية و السياسية.

كذلك كان لارتباط موازين المدفوعات و نظم التبادل التجاري و المالي و النقدي مع البلدان المتقدمة آثار سلبية على الاستقرار المالي و النقدي للدول المتخلفة. ان هذه الموجة من عدم الاستقرار الاقتصادي المصحوب بالركود كانت السمات الأساسية للاقتصاديات المتخلفة في السنوات الأخيرة حيث اتسم نمط النمو بها منذ بداية الثمانينات بالتباطؤ الشديد بما لا يستجيب لمتطلبات التنمية بها.

2 ـ صعوبة تقعيد سياسة اقتصادية :

أمام هذه الأوضاع المتردية يتعين على الدول المتخلفة بذل جهود إضافية و العمل على تصحيح مسار اقتصادياتها بغرض إحداث تلاؤمها مع تطور المعطيات الاقتصادية الجديدة، متّبعة في ذلك الأهداف الأساسية و التي تقتضي مقاومة الاختلالات المختلفة وعلى رأسها عجز موازين المدفوعات و الموازنة العامة بالإضافة الى تدعيم فعاليات الأنظمة الإنتاجية للوصول الى ظروف إنمائية أكثر استقراراً و توازنا.

ان البحث في تصحيح هذه الاختلالات يقتضي تكييف هذه الإدارة الاقتصادية المتخلفة مع واقع و خصائص كل دولة وشروط إنجازها للهدف الأساسي المتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأمدين المتوسط والطويل. وتظل إحدى المشكلات الرئيسية التي تعاني منها هذه الدول تكمن في ان مسببات هذه الاختلالات لا تقع كلها

تحت سيطرة هذه الدول وذلك ما ينعكس طبعا على طبيعة السياسات اللازمة لمواجهتها.

فبالإضافة الى القضايا المحلية و الإقليمية هناك جملة من القضايا الدولية التي لها علاقة مباشرة بطبيعة الاقتصاديات المتخلفة و تحتاج الى سياسات معينة إدارتها تنبع من الظروف الداخلية لهذه الدول طبعا لكنها تراعي في نفس الوقت الأبعاد الدولية لكل قرار.

و من هنا يتعين على الدولة المتخلفة السعي لتكييف سياساتها مع الظروف الجديدة المتميزة بالصعوبة في التحكم و عدم الاستقرار و ذلك من اجل شحذ فعالية سياساتها (المالية و النقدية التوزيعية و الخارجية) الهادفة الى معالجة هذه المشكلات و ضمان إنجاز الأهداف الاقتصادية العامة.

و قبل البحث في العناصر الكفيلة بشحذ فعالية السياسات الاقتصادية ، فانه يجدر بداية تحديد مفهوم الفعالية في هذا المجال.

ثانيا / مفهوم فعالية السياسة الاقتصادية

يستخدم مصطلح الفعالية بكثرة في علم الديناميكية الحرارية بهدف تقييم قدرة آلة معينة على تحويل الصورة من صور الطاقة الى صورة أخرى. ففي هذا المجال تعرف الفعالية الحرارية لآلة احتراق داخلي على أنها « النسبة بين العمل الميكانيكي التي تقوم به الآلة الى الطاقة الحرارية التي أنتجها الاحتراق الداخلي في باطنها» [4].

و في هذا المقام يستخدم الباحث مصطلح الفعالية في إطار مضمنه العلمي من حيث البحث في قدرة السياسة الاقتصادية على تحريك الطاقات المتاحة في الاقتصاد الوطني نحو العمل الرامي الى إنجاز الأهداف المنتظرة بأمثل الطرق العلمية المكتسبة. وبالتالي يمكن تعريف فعالية السياسة الاقتصادية على أنها نسبة ما يتحقق من الآثار

4ـ د. سيد دسوقي حسن : ثغرة في الطريق المسدود ، دراسة في البعث الحضاري . دار آفاق الغد ، القاهرة 1981.

الإيجابية المتوقعة الى متطلبات اتخاذ قرارات تنفيذها و ما تستلزمه من معدات مالية و بشرية.

و يرى الباحث انه يمكن قياس فعالية السياسة الاقتصادية من خلال عدد من المؤشرات وعلى رأسها :

- **القوة**: وتعني مدى عمق تأثير السياسة المتبعة في سلوك الظاهرة او مجموعة الظواهر قيد الدراسة .

- **الاتساع**: ويشير الى مدى اتساع نطاق التأثير واشتماله على مختلف النواحي و المجالات ذات الصلة المحيطة بالظاهرة.

- **السرعة**: وتشير الى مدى سرعة استجابة الظاهرة قيد الدراسة او المتغيرات المرتبطة بها كرد فعل للإجراءات المتخذة ضمن السياسة الاقتصادية.

- **وأخيرا** الامتداد ويعني مدى دوام تأثير تلك الإجراءات من حيث البعد الزمني على مختلف المتغيرات المرتبطة بالظاهرة قيد الدراسة واستمرارية ذلك لفترات متلاحقة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى انه إذا كان علم الديناميكا الحرارية يؤمن بوجود قانون ثاني يؤكد ان نسبة الفعالية لا يمكن ان تبلغ الواحد الصحيح، اذ لا يمكن تحويل الطاقة الحرارية الى عمل من غير ان تفقد جزءا من هذه الحرارة، فطبيعي ان تكون فعالية السياسة الاقتصادية أمرا غير مضمون ، ويصعب تصور بلوغه مستوى الواحد الصحيح (100%). إلا أن هذا الأمر في حد ذاته مدعاة للبحث في مختلف العوامل الهادفة الى تعظيم فعالية السياسة الاقتصادية المختارة، ولو بات واضحا ان نسبة الفعالية لن تصل الى الواحد.

ان مشكلة الفعالية في السياسة الاقتصادية تتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة السياسة المختارة ذاتها. بدءً من مدى تناسبها مع الظاهرة قيد الدراسة الى مدى حسن اختيار أنسب الأدوات في مجال تطبيقها، الى مدى ملاءمتها الوسط الاجتماعي والثقافي، وقدرتها على تحريك تجاوبه مع إجراءاتها. اذ لا ينبغي إغفال ان المعاملات الاقتصادية هي من تطبيق الإنسان الذي ليس معصوما من الخطأ ، كما انه لا يمكن ضمان تطبيق جيد لها دون تحريض التفاعل بين الإجراءات و الأدوات ، و بين الوسائل و الأهداف .

ـ ثالثا / عوامل فعالية السياسة الاقتصادية

لما كان مجال السياسة الاقتصادية هو التطبيق المباشر للقرارات المتخذة بشأن توجيه المتغيرات المحيطة بالظواهر قيد الدراسة فانه من المعايير التي تعتمد عليها احتمال النجاح أو الفشل. إذ ليس هناك ما يؤكد ان إجراء معينا تتخذه الحكومة يضمن تحقيق الأهداف المنشودة. فردود فعل المجتمع باتجاه القرار ودرجة استجابة الأفراد هي من العوامل التي ينبغي مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار. بالإضافة الى وجود قيود خارجية للاقتصاد الوطني .

ويمكن تجميع المتغيرات الداخلية المختلفة تبعا للأطراف الفاعلة في السياسة الاقتصادية حول أربعة عناصر أساسية هي : سلامة القرار، مدى القدرة على اتخاذ القرار، مرونة الأجهزة التنفيذية للقرار و التقبل العام للقرار.

1 ـ صناعة القرار :

وتعنى هذه العملية مجموعة العوامل المتعلقة بتجميع البيانات وتحليلها والوصول الى المعلومات والمؤشرات التي أظهرت ضرورة اتخاذ إجراءات معينة لمعالجة المشكلة قيد الدراسة. ويسمح التحليل الاقتصادي في هذا المجال بتحديد المشكلة والمتغيرات المحيطة بها وتوقعاتها المحتملة إذ لم تتخذ إجراءات مستعجلة لمعالجتها. كما يسمح بتحديد حجم ونوع الإجراءات المطلوبة لذلك ويعطي فسحة لتصور عدد من الإجراءات الافتراضية وتوقع نتائجها المحتملة.

وفي هذا الإطار يمكن استعارة أسلوب النمذجة القياسية[5]، حيث يتولى النموذج الاقتصادي مهمة الكشف عن القيم والعلاقات التي تربط بين مختلف المتغيرات المحيطة بالظاهرة قيد الدراسة وبالتالي القوانين التي يمكن من خلالها التأثير على مسار الحركية الاقتصادية. ويمكن بالإضافة الى ذلك ان يسعى النموذج الى التوليف بين الوسائل التي

5ـ فرحي محمد : النمذجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية ، مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام في الجزائر . رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 1999.

تتفق مع الأهداف المراد تحقيقها وكذلك توضيح الارتباطات ما بين الأهداف المرجوة والشروط التي يمكن في ضوئها ان يعمل بصورة فعالة.

و يسعى الاقتصاد القياسي الى وضع أسس عملية شاملة للسياسة الاقتصادية عن طريق النماذج القرارية التي يعتبرها عونا كبيرا لها. غير انه لا يمكن للسياسة الاقتصادية الرشيدة الاعتماد على هذه النماذج بصفة كلية و مطلقة. إذ بالرغم من ان النماذج تقدم لصانعي القرار المعرفة المطلوبة و المعلومات التي توجه التصرف العقلاني للدولة في مسائل الحياة الاقتصادية إلا ان للبرمجة الرياضية عيوبا يتعين تجاوزها.

فصناعة القرار يجب ان تأخذ في الاعتبار المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و المرحلة المعينة بالدراسة حيث عليها تعتمد عوامل النجاح و الفشل مما يعني انه لضمان نجاح قرار متخذ لمعالجة مشكلة ما فانه لابد من تحديد إطاره بدقة ، لذلك فهي مسؤولية تقع على عاتق المختصين من اقتصاديين و اجتماعيين و قانونيين و خبراء ميدانيين ، حيث يجب ان تبنى صناعة القرار على المعرفة الواسعة و الرؤية الصائبة لأبعاد و متطلبات اتخاذه.

ان صناعة القرار في هذه المرحلة تعني وضع بدائل مختلفة أمام متخذي القرارات، تلك البدائل التي لا تتناول خيارات عملية فحسب و لكن أيضا تتناول سيناريوهات التنفيذ. فالقيام بإجراءات معينة لمعالجة ظاهرة ما يتطلب أولا سيناريوهات جاهزة و معدة للشروع في تنفيذها، و يجب ان تتسم هذه السيناريوهات بالتدرج و البساطة و السهولة حتى يتم تقبلها. و عليه فان مهمّة صناعة القرار تتحدد في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية... و التعرف على المشكلة قيد الدراسة من مختلف الأوجه بهدف حصر المتغيرات المؤثرة فيها و الانتهاء بعرض الحلول البديلة التي يمكن ان تسهم في علاجها و التقدم بها الى متخذي القرار و الذين يتعين عليهم اختيار البديل الأفضل منها.

2 ـ اتخاذ القرار:

ان النماذج الاقتصادية لا تمثل حلولا جاهزة، و إنما يقتصر دورها على إعطاء الأسس العلمية للسياسة التطبيقية و تحدد لها الفرص الممكنة، و هي في الغالب ليست وفيرة.

ذلك ان الحلول العملية لابد و ان تكون تابعة من دراسات سياسية عامة تراعي كل مرحلة تاريخية و رقعة جغرافية، ثم ان ما يسمح به النموذج قد لا يسمح به الواقع الفعلي اذ تختلف المعرفة النظرية عن التطبيقات العملية اختلافا تاما. و معلوم انه بقدر ما يكون النموذج واقعيا أي بقدر ما يأخذ في الاعتبار من المتغيرات بقدر ما يكون اقرب لإمكانية التطبيق بيد ان واقعيته لا يمكن ان تعزى الى المكانة الرياضية بقدر ما تعزى الى اعتبار المتغيرات الواقعية في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية حيث يمكن الكشف عن عدة أخطاء في السياسة الاقتصادية كانت نتيجة اعتماد الجوانب العلمية البحتة دون مراعاة الجوانب الأخرى المتعلقة بالقضية.

و رغم ملاحظة ان الاهتمام بنماذج القياس الاقتصادي ظل متزايدا بفضل تطور المعرفة النظرية و الأساليب الرياضية الى جانب تطور أجهزة الإعلام الآلي وما يمكن أن تستوعبه من برامج. كما ظل يتزايد معه اعتماد السياسة الاقتصادية على نتائج هذه النماذج ، إلا انه لا يمكن الطلب من هذه الأخيرة تحديد الأهداف بشكل متماسك او إعطاء نظام للوسائل التي ينبغي استخدامها للوصول الى تلك الأهداف. فإذا كانت إستراتيجية اتخاذ القرار تعتمد على الحلول التي يقدمها الاقتصاد القياسي مما يفسح المجال للسياسة الاقتصادية بالاستناد على الأسس العلمية ، فان اتخاذ القرارات عقلانية لابد و أن يستند على القاعدة الثلاثية التي تشمل تحديد الأهداف، إجراء مسح للظروف القائمة و اختيار الوسائل الملائمة.

ان عملية اتخاذ القرار هي مهمة المسؤول السياسي الذي يملك القدرة على ذلك. و تكم هذه المهمة في اختيار القرار الحكيم من بين مختلف البدائل المطروحة و إعطائه الدع المطلوب لدفعه نحو التنفيذ. فعلى سبيل المثال اذا كان الهدف من قرار خوصص المؤسسات العمومية تنمية نشاطات وحدات القطاع العام و زيادة كفاءتها الإنتاجية . فـ ذلك لا يعني بالضرورة بيع هذه الوحدات و انسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية . فـ يكون إدخال جملة من قواعد و آليات السوق على نمط إدارة هذه الوحدات كفيل بتطو أداءها دون ان يحدث ذلك تعارضا مع المبادئ التى تبنتها السياسة العامة للدولة و قـ

عليها القطاع العام : خدمة أفراد المجتمع و كسر الاحتكار و تحقيق جانب واسع من تكافؤ الفرص .

لذلك تستند عملية اتخاذ القرار الى مجموعة الأهداف الوطنية و المبادئ المستقرة في ضمير الأمة و الى توازنات المرحلة و ظروف التعامل مع متغيراتها و ثوابتها، و من هنا يضع متخذو القرار هدفا عاملا لكل قرار يرغب في اتخاذه في ضوء البدائل المقترحة ثم تقييم كل بديل لقياس مدى فعاليته و جدواه في تحقيق هذا الهدف و اختيار البديل الذي يحقق الهدف بأقل التكاليف و أفضل العوائد قبل إسناده الى القائمين بعملية التنفيذ.

3 ـ تنفيذ القرار :

هي العملية الأهم و الأكثر خطورة في نفس الوقت إذ تتم نقل البديل الذي تم اختياره من مجرد الدراسة النظرية الى محك التجربة العملية، كما ان المسؤول عن تطبيق البديل المختار في هذه المرحلة لم يعد لصانع القرار و لا لمتخذه و إنما لتلك الأجهزة التنفيذية و التي يمكنها ان تعمل على إنجاحه او إفشاله.

فقد يكون القرار مناسبا وسليما و صالحا و اقتصاديا في التطبيق لكنه عند إسناده الى أجهزة تنفيذ غير مؤهلة تفقده مزاياه و ربما حولت النعمة الى نقمة. لذلك فان عملية التنفيذ تستند الى اختبار الإمكانات الإدارية في الاستجابة للإجراءات المختلفة، و يتضمن هذا الاختبار مدى القدرة على استيعاب مدلول القرار و تنفيذ محتواه . و لعل من شروط نجاح هذا الاختبار ان يتوفر للجهات المسؤولة عن تنفيذه كافة الظروف الضامنة للتطبيق السليم و جوّ من الحرية الإدارية التي تضمن مرونة التنفيذ و تقبّل المساءلة (بضم الميم) . فعلى سبيل المثال قد تذهب القناعة الى زيادة الإنفاق الحكومي من اجل معالجة ظاهرة الركود الاقتصادي لكنه قد لا تتوفر للدولة إمكانات إدارية تسمح بزيادة هذا الإنفاق بالسرعة الكافية، و في مثل هذه الظروف قد يكون تخفيض الضرائب أكثر ملائمة. و على هذا الأساس يتعين ان يكون واضحا أمام منفذي القرار العناصر الآتية :

ـ الأهداف التي تسعى السياسة المتبعة الى تحقيقها من عملية اتخاذ هذا القرار. و ربط ذلك بالإطار الزمني للمهام التنفيذية و كذا مراحل الإنجاز لكل عملية مبرمجة.

ـ العلاقات الترابطية بين البرامج التنفيذية و بين مختلف الفروع الاقتصادية، و القيود و المحددات التي يتعين مراعاتها و كذا الضوابط التي يجب الالتزام بها في كل مرحلةص:

ـ النواحي و المجالات التي يجب ان يمسها القرار و يتعين التوصل إليها سواء كان ذلك في نمط الإدارة او الإنتاج او التسويق او التمويل او الأفراد....إلخ.

ـ الأدوات و الوسائل و الإمكانيات التي أمكن توفيرها و رصدها لكل برنامج و لكل مرحلة و المتعين عدم تجاوزها.

انه من خلال هذه المعرفة الشاملة لدى المنفذين تمكن تشغيل الجهاز الإداري بالشكل المناسب الذي يضمن زيادة فعاليته و نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة بأعلى نسبة ممكنة، ضمن الظروف المكانية و الزمنية التي يجب أن تحضى هي الأخرى باهتمام خاص.

4 ـ التجاوب مع القرار:

ان أي إجراء يتخذ لمواجهة مشكلة معينة من مشكلات السياسة الاقتصادية، و لو كان صحيحا من الناحية التحليلية وممكنا من الناحية الإدارية و يحضى بدعم من السياسيين فانه لكي يتم تطبيقه لا بد من الاهتمام بالنواحي الاجتماعية للإجراء وإدخالها في الاعتبار لتوفير الفعالية المطلوبة.

إذ الغاية من السياسة الاقتصادية هو زيادة قدرة المجتمع على توفير الرفاهية للأفراد وتحسين مستويات معيشتهم، والطريق الى ذلك يكمن في تمكينهم من العمل مع الاقتناع بجدوى البرامج والمخططات المتبناة. وتهدف هذه التدابير الى تظافر جهود أفراد المجتمع وتعاونهم لتحقيق البرامج المسطرة والعمل على إنجاحه بالمشاركة الفكرية او العلمية. ذلك أن كل نوع من الإجراءات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية يمكن ان يحمل نسبة من الفعالية لكنه يمكن شحذ هذه الفعالية عند تفاعل مختلف الأجهزة التنفيذية مع طبيعة القرار والتصميم على تحقيق أهدافه. ففي مجال السياسة الاقتصادية يمكن ان يزيد المجتمع من فعاليته بغية تحويل دائم للقرارات النظرية الى نتائج مولدة عن نشاطاته وحتى يتم ذلك لا بد من أن يعبأ المجتمع بعناية لتتحقق في عقلية كل فرد القدرة الكافية والفعالية اللازمة لإنجاز التحويلات المرجوة.

بتعبير آخر يمكن زيادة فعالية السياسة الاقتصادية في إحداث التأثير المطلوب باستخدام أساليب مساعدة مختلفة عن تلك التي تتضمنها الأدوات الكمية او النوعية . ومن هذه الأدوات: الإقناع، إصدار التعليمات الرقابية والإجراءات الجزائية وغير ذلك من الأساليب الهادفة الى شحذ فعالية أفراد المجتمع. و في نفس الوقت فانه يكون من المخاطرة ان تتصور السياسة الاقتصادية أهدافا غير حقيقية و غير عقلانية، و أن يعبأ المجتمع لبلوغها. فقد يكون تحقيق مثل هذه الأهداف محتملا، لكنه ان تحقق فسيكون على حساب تضحيات كبيرة و جسيمة و على حساب إنجاز أهداف أخرى ذات أهمية معتبرة.

والواقع ان التدابير الخاصة بعملية صناعة القرار واتخاذه وتنفيذه والاستفادة منه لا تعني مراحل منفصلة عن بعضها البعض ولكن التمييز فيما بينها يبين ان التحليل الاقتصادي رغم ماله من أهمية في تحديد المشكلة الاقتصادية فهو لا يمثل سوى مرحلة جزئية من متطلبات السياسة الاقتصادية ناهيك عن الصعوبات التي يواجهها التحليل وتواجهها الدراسة بصفة عامة عند كل خطوة إذا سعى الباحث الى التوسع باعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالظاهرة قيد الدراسة. وذلك ما تتطلبه السياسة الاقتصادية لكونها تسعى لمواجهة الواقع.

غير ان ذلك من شأنه ان يجعل الدراسة أكثر صعوبة وتعقيدا. وخاصة عند غياب الإحصاءات الاقتصادية وصعوبة تقدير آثار السياسات المختلفة. كما ان التنبؤ بالمستقبل عرضة للخطأ ومع ذلك لابد من أخذه في الاعتبار لضمان فعالية هذه السياسة [6]. و على العموم يمكن القول بان هناك عدة متغيرات تؤثر في كل قرار او إجراء و لكل منهما دور ليس بالهين في عملية نقله من الفكرة النظرية الى الواقع التطبيقي قبل ان تظهر نتائجه ، و بالإضافة الى ما تمّ تعريفه من متغيرات داخلية للاقتصاد الوطني يمكن الكشف عن عناصر أخرى ذات المصادر الخارجية.

6 - Watson , Economic Policy , Business and Govrnment 3rd , ed , Houghton Mihllton 1960.

رابعا : فعالية السياسة الاقتصادية و المتغيرات الخارجية

ان التمحيص في السياسات الاقتصادية لا يجب ان يهمل حقيقة تداخل العلاقات بين دول العالم و اعتبار التباين بين الأنظمة المختلفة و كذا مراحل التطور الاقتصادي بين مختلف البلدان، حيث تبدو السوق الدولية التي انشأتها الرأسمالية في أول وهلة كميدان واسع للمنافسة الشريفة بين الدول أين تستطيع كلا منها ممارسة أدوارها كشركاء متساوين في الحقوق و متكافئين في الفرص.

غير ان الدراسة المتأنية للسوق العالمية لابد و ان تظهر حالات التبعية و اللاتوازن في العلاقات القائمة بين الدول المتقدمة و المستعمرات قديما: كتلة الدول المتخلفة.

1 ـ تقسيم العمل الدولي :

ان إحدى المسائل الأساسية في السياسة الاقتصادية تتمثل في ضرورة الموافقة بين التنظيم الداخلي للاقتصاد الوطني و الدور الذي يتعين عليه أداؤه في إطار العلاقات الوظيفية التي يفرضها التقسيم الدولية للعمل و التي لا تخلو من التأثير على طبيعة التنظيم الاقتصادي المعمول به.

ان تنظيم النشاط الاقتصادي داخل القطر و علاقاته الخارجية لا يوضح فقط كون هذا الأخير يقوم بتنفيذ سياسة اقتصادية معينة و لكن الى جانب ذلك يبرز مساهمته في التقسيم الدولي للعمل. حيث انه لم يعد من الممكن اليوم العثور على اقتصاد مغلق إلا في تلك الأبحاث النظرية ذات الطابع البيداغوجي . لذلك فانه لا يمكن فصل أي سياسة اقتصادية وطنية عن مبادئ وطرق التنظيم الاقتصادي الدولي المتجسد في التقسيم الدولي للعمل. مما يعني أن الدول لا تستطيع ان تصوغ سياساتها الاقتصادية بصورة مستقلة تماما عن بقية العالم إذا أرادت ان تضمن لهذه السياسة قدرا وافيا من النجاح.

ان تطبيق أي قرار اقتصادي او سياسي يستند الى افتراض إمكانية تنفيذه في ظل نظام المعاهدات الدولية ، وان الآثار التي تترتب عنه تتماشى ومقتضيات تقسيم العمل الدولي. و بتعبير آخر يجب أن يلقى هذا القرار قبولا من جهة تلك البلدان الساري التعامل

معها والتي يعنيها بصورة او بأخرى. أما إذا لم تؤخذ المتطلبات الدولية لتنفيذ القرار في الاعتبار فانه يمكن القول ان هذه السياسة بنيت على قصور من الرمل.

و نتيجة لتعقيد بنية الاقتصاديات المعاصرة أصبحت السياسات الاقتصادية هي الأخرى معقدة مما جعلها لا تظهر متسقة بقدر ما تظهر متعارضة ، وذلك ما يفرض على كل سياسة ان تكون انتقائية حيث يتم بناؤها على ضوابط متباينة تعبر عن تفضيلات سياسية تبعا للظروف والمراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني و أخذا في الاعتبار المتغيرات الخارجية .

وهنا تجدر الإشارة انه مع تزايد حاجات البلدان المتخلفة الى الموارد المالية راح يسعى كل منها الى تامين نصيب من الزيادة في طلب البلدان المتقدمة على منتوجاته. إلا أن التجارب الأخيرة أوضحت ان صادراتها غالبا ما تعوقها أنظمة قيود الاستيراد و أحيانا نظام الحصص التي تطبقها البلدان الرأسمالية المتقدمة.

و رغم أن النصوص التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية تفترض مناخا يتميز بالتحرر اللامشروط ، و عدم تقييد المبادلات الثنائية و المتعددة الأطراف ، إلا أن الأحداث الجارية و ما يطبعها من تعثر المبادلات بين الولايات المتحدة و الصين او اليابان او بينها و بين الاتحاد الأوروبي لا تزال تثبت أن دولا كثيرة؟ حتى المتقدمة منها ؟ تفرض سياسات حمائية لاقتصادياتها . لذلك فان التعاضد الدولي يعتبر شرطا أساسيا لنجاح أي سياسة اقتصادية تقوم بصياغتها الدول المتخلفة خاصة نظرا لهشاشة اقتصادياتها من جهة ولمرونة تأثرها بالأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى.

لقد أصبح يتعين على كل بلد عند وضعه لسياسة اقتصادية ما ان يعمل على الموائمة بين أوضاعه الخاصة و الظروف التي يفرضها التقسيم الدولي للعمل، و هي الموائمة التي من شانها ان تلعب دورا حاسما في نظام أهداف و وسائل السياسة الاقتصادية. و تجيء هذه الموائمة في السياسة الاقتصادية من حقيقة ان أي إجراء يتخذه بلد ما إلا وله انعكاسات على مصالح الاقتصاديات الأخرى في ظل التقسيم الدولي للعمل. وقد يكون رد فعل تلك الانعكاسات لغير صالح البلد المعني. وهذا ما يفرض جانبا كبيرا من الحيطة والحذر عن طريق الموازنة بين إيجابيات وسلبيات كل قرار يتعين اختياره.

2 ـ المتغيرات الخارجية للسياسة الاقتصادية :

هناك عدد كبير من المتغيرات الدولية التي يجتاح العالم اليوم ولا تخلو من التأثير على العلاقات الدولية بين مختلف الدول وهو ما يجعل منها متغيرات هامة للسياسات الاقتصادية.

ويتعين على كل دولة مراعاتها للمحافظة على استقرار ونمو نظامها الداخلي في إطار تقسيم العمل الدولي. ومن أهم المتغيرات الدولية التي تطبع المرحلة الحالية:

ـ الاتجاه نحو تشجيع تحرير التجارة الخارجية . غيران المشكلة هنا ليست في مبدأ التحرير ذاته وانما فيما يتعلق بذلك من ثنائية او تعدد الأطراف ، من توازن العلاقات التبادلية او انعدامه.

ـ الوزن النسبي لكل من أمريكا واليابان ودول السوق الأوروبية الموحدة ودور أوروبا الشرقية في المبادلات الخارجية وما تفرزه هده النزعة التكتلية من تأثير على مستقبل التجارة الخارجية.

ـ مشكلة المديونية الخارجية التي تعاني منها الدول المتخلفة خاصة وما تفرضه من تصدي لهذا العبء الذي يزداد ثقلا يوما بعد يوم .ان هذه المشكلة لا تعمل على هدر اقتصاديات الدول المتخلفة فحسب باعتبارها دول مدينة مطالبة بتسديد أقساط الديون بالإضافة الى الفوائد وإنما أيضا تهدد اقتصاديات الدول المتقدمة باعتبارها دول دائنة تشهد بنوكها [7] نقصا في إمكانيات التسديد ، بالإضافة الى ضعف الطلب على صادراتها.

ـ كما تجدر الإشارة أخيرا الى تصاعد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الدور الكبير لكل من أمريكا و اليابان في هذا المجال. و هو ما يمكن ان تكون له آثاره المباشرة على التوجهات المستقبلية للاستثمارات، و هو ما يعني أيضا إمكانية استفادة الدول المتخلفة من هذا العنصر إذا حضي باهتمام وافر في السياسة الاقتصادية [8].

7ـ في هذا الصدد يقوم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمبادرات رامية الى محاولة علاج هذه المشكلة بهدف
ـ التخفيف من آثارها السلبية على الاقتصاد الدولي
ـ البحث عن وسائل جديدة تكون ذات انعكاسات ايجابية على اقتصاديات الدول سواء منها المتخلفة او المتقدمة.

8 - Cahier Français: les politiques économiques n° 245 (spécial) 1987

خلاصة البحث :

بعيدا عن الجدل النظري حول الإقناع بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و مدى جدوى إطلاق جماح الحريات الفردية ، فان مشكلة اختيار الأدوات الفعالة في تغيير المسار الاقتصادي هي اليوم من أهم مشكلات السياسات الاقتصادية . بل يمكن القول بان مدى التوسع في التدخل و مستوى عمقه لم يعد يخضع حتى الى التصورات النظرية بقدر ما أصبح يعتمد على طبيعة المجال الذي تتدخل فيه الحكومات و الكيفية التي ستتدخل بها و العناصر التي ستعبؤها لتحقيق نتائج ذلك التدخل او ذلك الانسحاب هي في الوقت ذاته عوامل تخضع لتطورات الظروف البيئَية و التاريخية.و اذا كانت السياسة الاقتصادية الفن الذي يمكّن الدولة من التأثير في مجرى الحياة عن طريق التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية بهدف توجيه مساراتها.

و إذا كانت الإجراءات الهادفة الى ذلك تخضع للتقييم و قابلة للخطأ و الصواب ، فانه يتعين على السياسات الاقتصادية مراعاة جملة من القواعد العلمية التي تضمن تقديم رؤية إستراتيجية متكاملة الجوانب لصانع القرار و متخذه و القائم على تنفيذه في سبيل معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني ، دون إغفال ما لتحقيق عنصر الرضا الجماعي محليا و خارجيا من دفع من شانه ان يزيد في فعاليتها.